قوانين منصفة دون تطبيق

«الكوتا» هي الضمان لمشاركة المرأة في صياغة المستقبل

في ظل حديث اليمنيين عن المستقبل الذي يأمل معه الجميع ان تخرج البلاد مما هي فيه من أوضاع، كذلك المرأة تتطلع نحو مستقبل تتحسن فيه أوضاعها لا مجرد قوانين لم تجد طريقها للتطبيق.. ما الذي تريده المرأة الى جانب التشريع القانوني لتستطيع انتزاع حقها في المرحلة المقبلة.. حول هذا الشأن تحدثت عدد من الاخوات وهذه هي الحصيلة:

استطلاع/ هناء الوجيه

□ الاخت فاطمة الخطري الامانة العامة للمؤتمر الشعبي العام تقول:

- المرأة نصف المجتمع وتمثل نصف التعداد السكاني للجمهورية اليمنية وهي شريك أساسي في بناء وتنمية المجتمع ابتداءً بالاسرة ومن ثم المجتمع ككل، كما ان المرأة تمتلك الكفاءة والقدرة والامكانات في مختلف المجالات، ومع ذلك لن تستطيع المرأة الوصول الى المستوى العادل من التمثيل الا بمساعدة الحكومة والاحزاب والمجتمع ولن يكون ذلك الا بتخصيص كوتا ومقاعد خاصة بالمرأة لتكون حصة المرأة واجبة وملزمة، وهذه الكوتا هي الضمان الآمن لتمكين المرأة ومن خلالها يمكن تجاوز معوقات التمكين التي تتمثل في عوامل متعددة من أهمها التسلط الذكوري والثقافة المجتمعية المجحفة التي تحول دون تمكين المرأة.

وعي كبير

□ وفي ذات الشأن تقول الاخت أمة السلام الحاج عضو مجلس شورى الاصلاح:

- الاحداث التي مرت بها البلاد خلال الفترة المنصرمة خلقت لدى الناس وعياً كبيراً على أهمية مشاركة المرأة وتأثير ذلك القوي، وبالتالي فإن مطالب النساء في المرحلة القادمة تستمد من واقع ما حققته ومع ذلك الوعي ليس لدى كافة الفئات على مستوى الحضر والريف وفي كل الاحوال تتطلع المرأة الى دعم الدولة والقوى الوطنية في الساحة وتطالب بتخصيص كوتا تدعمها من أجل الوصول الى مواقع صنع القرار وتحقيق ما تطمح في الوصول اليه بما يسهم في النهوض والبناء المشترك لهذا الوطن.

عقلية ذكورية

□ وترى الاخت غناء المقداد محامية أن الموروث الثقافي والاجتماعي السلبي المتمثل في نظرة المجتمع يؤثر بشكل كبير في تطبيق هذه القوانين الداعمة لتمكين المرأة بالاضافة الى ضعف الإرادة السياسية تجاه المرأة ومواقف الاحزاب وحصر الترشيحات على الرجال وسيطرة العقلية الذكورية لقياداتها التي تنعكس سلباً على المرأة وتقلل حضورها وفرص تمكينها وبالتالي، فالمرأة بحاجة ماسة الى كوتا تساندها وتمكنها من تخطي هذه المعيقات التي تقف أمامها وهذا يتطلب دعماً حكومياً وحزبياً ومجتمعياً للمرأة والا فستظل نسبة مشاركتها هي تلك النسبة الضئيلة التي تتيح لها فرص المشاركة والمساهمة الفاعلة، فالبناء والنهوض والتنمية.

نظام الحصص

□ أما الاخت نجوى السري مدير إدارة القضايا الخاصة وزارة الخارجية فتقول ان الاولويات التي تريدها المرأة في الفترة المقبلة هي ضمان نسبة ٣٠٪ من المشاركة في مختلف اللجان والهيئات العاملة في الفترة الانتقالية المحددة بسنتين وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وخلال هذه الفترة يتم ايضاً المطالبة بتعديل القوانين وإقرار أخرى سبيل التمهيد لما بعد المرحلة الانتقالية ومن مطالب النساء الموحدة تحديد نظام الحصص للمرأة بتحديد كوتا خاصة بها تستطيع من خلالها الوصول الى مواقع صنع القرار وهذا ما نتمناه في الفترة المقبلة.

تأييد ومناصرة

ونختتم مع الاخت ألحان الاديمي مديرة وحدة تمكين المرأة بالمجلس الاعلى للأمومة والطفولة والتي ترى أن ما يعيق وصول المرأة التى ما تنشده من نهوض وتمكين هو المجتمع ونظرة الذكورية التي ترى أن للمرأة أدواراً نمطية لا يمكن ان تقوم بغيرها هذه الثقافة مازالت موجودة حتى عند بعض النساء أنفسهن، فتجد ان المرأة لا تدعم المرأة وترى أن الرجل أحق بالتمكين وهذا ما يجعل المعيقات كبيرة وتحول دون وصول المرأة وتمكينها، وبالتالي فلابد من وجود حل يدعم تمكين المرأة ويضمن وصولها، وهذا لن يكون الا عن طريق نظام الحصص وتخصيص كوتا خاصة بالمرأة، هذا الامر سيسهم في تحقيق عدالة أكثر للنساء وكذا كسب التأييد والمناصرة والمساندة لقضاياها الحقوقية والقانونية والسياسية.

فاطمة الخطري: لا نستطيع الحصول على تمثيل عادل دون مساعدة الأحزاب

ألحان الأديمي: النظرة الذكورية أعاقت نهوض المرأة

أمة السلام: نتطلع إلى دعم القوى الوطنية

غناء المقداد: مواقف الأحزاب دائماً تخذل المرأة

نجوى السري: نريد ما ضمنته المبادرة لنا

حكومة باسندوة وثقة المانحين؟!

صلاح أحمد العجيلي

أي منصف للحقيقة ومتابع جيد لسير تنفيذ بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية الموقعتين في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م خلال الاربعة الاشهر ونيف التي مضت.. واليوم يلاحظ أن اللقاء المشترك وشركاءه (محلك سر) لم يتقدموا خطوة واحدة في تنفيذ التزاماتهم التي تعهدوا بتنفيذها وفقاً وما في الاتفاق السياسي الموقع في الرياض، ومن يتابع ما قام به منفذه المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه سوف يجد أنه التزم وقام بمسؤولياته وتعهداته ويحترم نفسه، فسلم السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية عبر انتخابات رئاسية وكان المؤتمر ممثلاً بقيادته وكوادره وأعضائه كان فاعلاً رئيساً في إنجاح هذه الانتخابات، كذلك بادر الى ايقاف كل مظاهر الاحتجاج والتحشيد الجماهيري وبذل ولايزال يبذل مساعيه من أجل التهدئة الاعلامية وعدم التعاطي مع الاستفزازات اليومية التي تسعى الاطراف الاخرى من خلالها الى دفع المؤتمر الشعبي العام لاتخاذ مواقف سلبية من عملية التسوية، ولكنه لم يفعل ايماناً منه أن مسؤولياته الوطنية تقتضي الصبر واحتمال المكاره، رغم ما يتعرض المؤتمر من استفزازات وحملات اعلامية كريهة وعدوانية تعامل معها اعلام المؤتمر بمرونة فائقة.

وبمقابل هذا نجد أن الطرف الآخر المتمثل في اللقاء المشترك وشركائه لم يلتزم بالحد الادنى من واجباته والتزاماته الوطنية تجاه المبادرة الخليجية وقرار مجلس الامن الدولي.. بالاضافة الى أن تصرفاتهم اليومية لا توحي وكأنهم معنيون بالتسوية السياسية وخلق حالة الاستقرار والوئام الوطني، بل فقط اكتفوا بالمكاسب التي نالوها وأبرز تلك المكاسب رئاسة مجلس الوزراء، ونصف عدد وزراء الحكومة وتمثيل غير مستحق في لجنة الشؤون العسكرية، وكذلك سيطرتهم على أجهزة الاعلام الحكومي، ورغم ان المشترك صار يمثل المكون الاساسي لحكومة الوفاق الا أنه لايزال يتمترس خلف «ثورة الشباب» ويرفض الى اللحظة إخلاء الشوارع من المعتصمين الذين تسببت تصرفاتهم في انتهاكات حقوق الانسان بحسب تقرير لجنة شكلتها وزير حقوق الانسان حورية مشهور.

بل ومن المفارقات العجيبة لتكتل اللقاء المشترك وفي ظل الاجواء المشحونة بمتفجرات البارود والسياسة والاعلام يكثر الحديث عن الحوار الوطني بوصفه من لوازم المرحلة الثانية، فهل للحوار ان يتم قبل نزع الالغام واقتلاع الاشواك التي زرعها المشترك في طريق الحوار.. ثم لماذا الاستعجال على الحوار الذي يأتي في المرحلة الثانية ولم ينفذ المشترك ما عليه في المرحلة الاولى لاتفاق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.. وأي حوار قبل إخلاء العاصمة صنعاء من مظاهر التسلح وتواجد المسلحين من المليشيات والعسكر والمتارس والخنادق التي لايزال العمل مستمراً على إيجاد المزيد منها.. كيف يبدأ الحوار قبل أن يطمئن المتحاورون أن حزب الاصلاح وجناحه «الاخوان المسلمين» قد تخلى عن مشروعه الخاص ذي التدمير الشامل.. كيف يبدأ الحوار وحكومة باسندوة لم تحز ثقة المانحين الذين أجلوا اجتماعهم للمرة الثانية الى نهاية مايو القادم، وربما يأجلونه للمرة الثالثة وهكذا دواليك!

رئيس الطيران ينفي انتشار دبابات بمطار صنعاء ويعد بإكمال تعويضات المحتجين

نفى رئيس هيئة الطيران حامد فرج انتشار دباباتٍ في مدرج مطار صنعاء أمس، موضحاً أن مسلحين أطلقوا أعيرة نارية قرب مناطق الإقلاع والهبوط.

ووعد باستكمال تعويض مواطنين ضمت أراضيهم إلى المطار الجديد.

واستأنف مطار صنعاء الدولي اليوم رحلاته بعد توقف ليوم واحد بسبب تهديدات مجاميع مسلحة.

وأكد رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد حامد فرج في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) انه تم صباح اليوم إبلاغ كافة الشركات بعودة الحركة إلى مطار صنعاء الدولي.

وقال حامد فرج «إن المطار كان قد أغلق جراء تهديدات تلقتها غرفة العمليات من مجاميع مسلحة في منطقة تبة العرة حيث قامت تلك المجاميع بإطلاق أعيرة نارية في مناطق الاقتراب للإقلاع والهبوط مما اثر على سلامة الطيران.

ونفى ما تناولته بعض وسائل الإعلام يوم أمس من انتشار دبابات في المدرج وقال: هذا كلام عار عن الصحة ولم يغلق المطار إلا جراء التهديدات التي حصلت وتلقتها غرفة لعمليات».

وطمأن رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد كل من تبقى له تعويضات داخل مطار صنعاء الدولي الجديد انه سيتم استكمال عملية التعويض وفقا للإجراءات القانونية المتبعة.

وكان مسلحون تسببوا في إغلاق مطار صنعاء أمس احتجاجاً على عدم صرف تعويضات عن أراضي ضمت لمشروع المطار الدولي الجديد.

خبراء اقتصاديون لـ«الميثاق»:

تأجيل مؤتمر أصدقاء اليمن فشل جديد لحكومة باسندوة

«الميثاق»- خاص

اعتبر خبراء اقتصاديون تأجيل عقد المؤتمر الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن عن موعده المقرّر في الرياض الـ ٢٣ من أبريل الجاري، إلى الـ ٢٣ من مايو القادم، فشلاً جديداً لحكومة الوفاق الوطني التي تترأسها أحزاب اللقاء المشترك ممثّلة في الأخ محمد سالم باسندوة.

وقال الخبراء لـ «الميثاق» إن تأجيل مؤتمر أصدقاء اليمن جاء نتيجة إخفاق الحكومة في إقناع الدول والمنظّمات الدولية والإقليمية المانحة بجديتها في حشد الموارد اللازمة لإنعاش الاقتصاد وتوفير الخدمات الأساسية واستقطاب الاستثمارات، ونتيجة عدم قيام الحكومة إلى الآن بإعداد الوثائق اللازمة للعرض على المؤتمر وأهمها خطة الإنعاش الاقتصادي لمدة عامين وقائمة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية ودراسات الجدوى لهذه المشاريع، وعدم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والإدارية التي تعهّدت الحكومة أمام مجلس النوّاب لدى تقديمها لبرنامجها العام بإنجازها، كما لم يتم تقييم الاحتياجات الإنسانية العاجلة سواء المتعلّقة بالنازحين داخلياً جرّاء الأحداث الأمنية في محافظات صعدة وأبين وحجة أو اللاجئين من دول القرن الأفريقي إلى اليمن.

وانتقدوا عدم قيام الحكومة بتحديد حجم الاحتياجات التمويلية اللازمة لمواجهة تداعيات الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ مطلع العام الماضي، حيث أن ما أعلن عنه من أرقام تقدّر بما بين ٥- ١٥ مليار دولار أرقام تقديرية ليست دقيقة، والمطلوب هو مؤشّرات واقعية ومنطقية لما لحق بالاقتصاد والتنمية والاستثمار من أضرار، وأرقام حقيقية باحتياجات اليمن من المساعدات والمنح والقروض الخارجية.

وتوقّع خبراء الاقتصاد أن لا يسفر اجتماع أصدقاء اليمن عن تعهّدات تمويلية جديدة من المانحين، ولكن سيتم تفعيل ما تم التعهّد به سابقاً في مؤتمر المانحين بلندن المنعقد في نوفمبر ٢٠٠٦ والذي أنجزته حكومات المؤتمر الشعبي العام السابقة وحصلت فيه على تعهّدات تمويلية تقدّر بـ ٥,٧ مليار دولار.

وقال الخبراء إن عملية تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع المموّلة خارجياً يتطلب جهوداً كبيرة وإصلاحات وتغييرات جذرية في الجهاز الإداري للدولة وهو ما لم يتم القيام به، ما يعني استمرار نفس المشكلة التي لطالما انتقدت أحزاب اللقاء المشترك الحكومة بسببها.

وكان الناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية قد أعلن في ختام اجتماع تحضيري بلندن في الـ ٢٣ من مارس الماضي عن عقد الاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن في الرياض في ٢٣ مايو.

وقال البيان «يواجه اليمن أوقات عصيبة مليئة بتحديات أمنية وسياسية واقتصادية وإنسانية كبيرة. وبينما ينتقل اليمن لمرحلة الانتهاء من الاستعدادات للمرحلة الثانية من عملية الانتقال، وخصوصاً الحوار الوطني، فإننا نرحّب بالعزم الجاد الذي أعرب عنه. إننا ملتزمون، إلى جانب شركائنا برئاسة المجموعة- المملكة العربية السعودية- والأعضاء الآخرين، ببذل كل ما باستطاعتنا لإيجاد سبل ملموسة لدعم خطط اليمن للإصلاح. وإننا ملتزمون بمساعدة اليمن على الاستجابة لمقترحاته المفصّلة والمحدّدة وفق أولويات بشأن الإصلاح وفق مبادرة مجلس التعاون الخليجي وأجندة الإصلاح الوطني».

وذكر البيان أن «التدهور الأخير في التعاون السياسي في اليمن مثير للقلق، ونحن نهيب بكافة الجماعات التعاون بشكل بنّاء في عملية الانتقال. والحكومة البريطانية تصادق على البيان الصادر عن مجموعة العشر في صنعاء يوم ٢٢ مارس مستذكراً مسئوليات كافة الأطراف كما ورد في مبادرة مجلس التعاون الخليجي».